ان النظام الاردني بالاضافة الى انه يطرح القرار كامتحان للبرجوازية في المناطق المحتلة فهو ايضا يطرحه كاعادة للسيطرة الاردنية على المناطق المحتلة واعطائها صفة « الشرعية والحق » أي انها بالاضافة الى كونها « جس نبض » للبرجوازية فهي ايضا محاولة عملية لتثبيت « شرعية الامر الواقع » بعد مجازر ايلول وتموز .

أما النتائج الاقتصادية التي ترتبت على سياسة فتح الجسور وانعكست بصورة سلبية على اوضاع الاقتصاد الاردني ، فيلخصها المؤلف فيما يلي :

اولا : هناك عجز ثابت في الميزان التجاري بين الضفتين لغير صالح الضفة الشرقية بلغ خمسة ملايين دينار عام ١٩٧٠ ، ثم ازداد في العام التالي الى ستة ملايين دينار ونصف المليون .

ثانيا : ازداد تسرب الدينار الاردني الى الضفة الغربية ومنها الى البنوك الاسرائيلية .

ثالثا : كان استمرار فتح الجسور امام مختلف المنتوجات القادمة من المناطق المحتلة بكميات تفوق ما كان ينتج قبل حرب حزيران أدى الى ازدياد الضغط من قبل اصحاب المزارع الكبيرة وشبه الاقطاعيين في غور الاردن على الجهات صاحبة الاختصاص في الحكومة الاردنية لوضع حد لهذه السياسة التي تضر بتسويق محصولاتهم على الصعيدين المحلي والخارجي .

ثم يناقش المؤلف عنوانا فرعيا «منتوجات المناطق المحتلة امام مكتب مقاطعة اسرائيل ومجلس جامعة الدول العربية » ويورد حقائق عن عدم التزام الاردن بمقررات المكتب والى تعمد الحكومة الاردنية لعرقلة اعمال المكتب .

وفي الفصل الثاني (ص ٦٧) يناقش المؤلف النتائج الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة ويتحدث عن ميزات اقتصاد الضفة الغربية ثم يتحدث عن العوامل والاعتبارات الاقتصادية التي جعلت الاردن يتخذ قراره بفتح الجسور مع الضفة الغربية : « فبعد حرب حزيران مباشرة كان على سلطات الاحتلال الاسرائيلي ان تتخذ قرارا سريعا فيما يتعلق بالاحتمالات الممكنة امام اقتصاديات الضفة الغربية لمواصلة نشاطها « العادي » في ظل الاحتلال . وكان الهاجس الاساسي بالنسبة لاسرائيل هو تجنب ازمة سياسية قد تترتب على وقوع ازمة اقتصادية تهيء الشروط الموضوعية لنمو وتصاعد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال . وامام الاحتمالات المتعددة وجدت اسرائيل نفسها أمام الخيارات الصعبة التالية :

١ ــ اقفال الاسواق الاسرائيلية والعربية شرقي نهر الاردن امام فائض الانتاج الزراعي والصناعي للضفة الغربية ، سوف يؤدي الى تعميق حدة الآثار السلبية التي تركتها الحرب على اقتصاديات الضفة ، مما سيؤدي في النهاية الى المزيد من المتاعب « الامنية » لقوات الاحتلال .

٢ ــ فتح الاسواق الاسرائيلية في وجه فائض المنتوجات من الضفة الغربية سوف يؤدي الى مضاربة شديدة للمنتوجات الاسرائيلية المماثلة لمنتوجات الضفة الغربية .

٣ ــ السماح لمنتوجات الضفة الغربية بعبور نهر الاردن شرقا الى اسواقها العادية امر مرهون بموافقة السلطات الاردنية دون غيرها .

وهكذا جاء القرار الاردني معتمدا استراتيجية استمرار التكامل الاقتصادي بين الضفتين ، على الرغم من واقع الاحتلال الذي ترزح تحته الضفة الغربية انطلاقا من ممارسة النظام الاردني «لحقه» النظري بالسيادة على الضفة الغربية . وبعد وقوع الضفة الغربية تحت حكم الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، وامام الافاق الجديدة لعملية تصريف المنتوجات الاسرائيلية التي طرحتها واقعة الاحتلال تبنت اسرائيل سياسة حرية انتقال البضائع من اسرائيل الى الضفة الغربية ، لقد كانت اسرائيل ــ في رأي المؤلف ــ تبغي من خلال هذه السياسة الاقتصادية تحقيق ثلاثة اهداف هي :

الاول : حصولها على عائدات وموارد للخزينة في شكل ضريبة شراء ورسوم جمركية يدفعها التجار العرب .

الثاني : وهو الاهم ، فتح اسواق جديدة امام الصادرات الاسرائيلية « ضمن المجال الحيوي لاسرائيل » .

الثالث : حصولها على بضائع رخيصة نسبيا تدفع ثمنها بالليرة الاسرائيلية بدل ان تضطر لاستيرادها من الخارج بالعملة الصعبة .